﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الأنعام: 147]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

دعـوةُ النَّبـيِّ وحـثُّـه على الاسـتـمـرارِ بالدَّعوةِ

تفريعٌ على الكلام السَّابقِ الَّذي أبطلَ تحريمَ ما حرَّموه، ابتداءً من قوله: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الأنعام: 143] الآيات، كما أنَّ الآيةَ الكريمةَ قد جاءت لتزجُرَهُم عنِ البغي والكُفران؛ حتَّى يعودوا إلى طريقِ الحقِّ، إن كانوا ممَّن ينتفعُ بالذِّكرى، ويَعتبرُ بالموعظة[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿كَذَّبُوكَ﴾: الكَذِبُ: الإخْبَارُ بخِلافِ الوَاقِعِ؛ وَضِدُّ الكَذِبِ: الصِّدْقُ، وَيُطلقُ الكَذِبُ صفةً للخَبَرِ الذي بخلَافِ الوَاقِعِ، وَضِدُّهُ الحَقِيقَةُ، وَمِنْ مَعَانِي الكَذِبِ أَيْضًا: الجُحُودُ والافْتِرَاءُ والزَّيْفُ والخِدَاعُ والخَطَأُ[2]، والمعنى هنا: لم يُصدِّقوا بك، واتَّهموك.

2) ﴿بَأْسُهُۥ﴾: البَأْسُ: هو الشِّدَّة والعَذاب، والمراد هنا النِّكاية، أي: سطوَتهُ وعذابُه، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾﴾ [النِّساء: 84]، ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [الأنعام: 42][3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

عـذابُ اللـه لا يُـرَدُّ عن مرتكبي المعاصي والآثام

خاطَبَ اللَّهُ تعالى نَبِيَّهُ ﷺ قائلًا له: إن كَذَّبُوك؛ فَقُل لهم: إنَّ رَبَّهُم ذو رحمةٍ واسِعَةٍ لِمَن أطاعَه، فَلْيُسارِعوا إلى رَحْمَتِه بفِعْلِ أَسْبابِها، كما أنَّ مِن رَحْمَتِه بهم إمهالَه لهم، وعدَمَ إعجالِهم بالعِقابِ، وأَمَرَه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/144، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 5/200.

(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، والجوهري، الصحاح، والزَّبيدي، تاج العروس: (كذب).

(3) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (بأس، بؤس)، والمناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 69، والكفوي، الكليات: 249.

أن يقولَ لهم أيضًا: إنَّ سَطْوَتَه تعالى ونَكالَه وعَذابَه لا يَرُدُّه شيءٌ عَنِ القَومِ المجْرمينَ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ العطفِ بالفاءِ في قوله: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾:

تـفـريـعٌ على ما سبق للردِّ عليهم، وتسريةٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ

الفاء تَفْرِيعٌ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ الَّذِي أَبْطَلَ تَحْرِيمَ مَا حَرَّمُوهُ، ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: 143] الْآيَات، أَيْ: فَإِنْ لَمْ يَرْعَوُوا بَعْدَ هَذَا البيانِ، وَكَذَّبُوكَ فِي نَفْيِ تَحْرِيمِ اللهِ مَا زَعَمُوا أَنَّهُ حَرَّمَهُ، فَذَكِّرْهُمْ بِبَأْسِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ عَمَّا زَعَمُوهُ[2].

أو هي الفاءُ الفصيحة؛ لأنَّها أفصحَتْ عن جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ تقديره: إذا أخبرتَهم تحريمَ ما ذُكِر، وأردتَ بيانَ حكمِ ما إذا كذَّبوك.. فأقولُ لكَ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾[3]؛ ففيها إشارةٌ إلى تسريةِ قلبِ النَّبيِّ ﷺ، وتسليتِه، وتثبيته، وتقويته، وتلقينِه الحُجَّةَ؛ حتى يُبلِّغَ رسالاتِ ربِّه دونَ خشيةٍ مِن أحدٍ إلَّا مِنَ اللهِ.

سرُّ التَّعبيرِ بـ(إن) الشَّرطيَّة في قوله: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾:

الإشـارةُ إلى استبعادِ حصولِ هـذا التَّكذيبِ لخروجِهِ عنِ المعقولِ

(إن): شرطيَّةٌ تفيدُ الاحتمالَ والنُّدرةَ وقِلَّة الحدُوث؛ ولـمَّا كان هذا التَّكذيبُ خارجًا عن دائرة المنطق والمعقول؛ والمكذَّبُ رسولٌ؛ استعمَل الخطابُ (إنْ) دون غيرها؛ لأنَّها ترِدُ في سياق الشَّكِّ دون اليقين، فكأنَّ البيانَ يشيرُ إلى أنَّ هذا التَّكذيبَ حقُّه ألَّا يكون، وهو مشكوكٌ في حصولِه وخارجٌ عنِ المعقول؛ فإنْ حصَلَ، وكان فلْيَكُنْ منك الجوابُ على النَّحوِ المذكورِ: ﴿فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾، وفي هذا الخطابِ اكتفاءٌ بالتَّلميحِ عنِ التَّصريحِ، وهو أسلوبٌ دعويٌّ بديعٌ في التَّخاطبِ مع المدعوِّ.

(1) ابن جرير، جامع البيان: 9/648، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/357، والشنقيطي، العذب النمير: 2/403 - 407.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/144، 145.

(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 9/146.

إيثارُ المضي في ﴿كَذَّبُوكَ﴾، والعدولُ عنِ المضارعِ:

ثبوتُ التَّكذيبِ منهم وحصولُهُ في الماضي، وتوقُّعُهُ منهم مستقبلًا

أُوثِرَ التَّعبيرُ بصيغةِ الماضي؛ لأنَّ التَّكذيبَ في الآيةِ لأمرٍ ثابتٍ محدَّدٍ؛ وهو مسألة التَّحريم، وعُدِلَ عنِ الفعل المضارع: (يكذِّبوك)؛ لأنَّهُ يدلُّ على الاستمرار، والتَّجدُّد، أو تعدُّد حالات التَّكذيب؛ وهو خلافُ ما عليه سياق الآية.

وذهب ابنُ عاشورٍ إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ فيه تنبيهٌ لهم بأنَّ تأخيرَ العذابِ عنهم هو إمهالٌ داخِلٌ في رَحمةِ اللهِ رحمةً مُؤَقَّتةً؛ لعلَّهم يُسلِمونَ، وعليه يكون معنى فِعْلِ: ﴿كَذَّبُوكَ﴾ الاستمرارَ، أي: إنِ اسْتَمَرُّوا على التَّكذيبِ بعد هذه الحُجَجِ[1].

السِّرُّ في وضعِ الضَّميرِ موضعَ الظَّاهرِ في ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾:

التَّنبيهُ إلى الفعلِ، وهو التَّكذيبُ؛ لا إلى الفاعلِ

أتى قولُهُ تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ هكذا، واكتفى دونَ تفصيل ذِكرٍ لهُم، أو ذِكرٍ لمتعلِّق الكذبِ منهم، ودونَ الوقوفِ كثيرًا عند التَّكذيب؛ وهو درسٌ بيانيٌّ دعَويٌّ في عدم الوقوف عند ذِكر الخصوم وشبهاتِهم، ومقولاتهم، وأكاذيبهم، والتَّفصيل فيها بِقَدْرِ ما تكونُ الإشارة بإيجازٍ واختصارٍ.

نُكْتَةُ مجيءِ الجوابِ ﴿فَقُل﴾، وفائدةُ تصديرِهِ بفعلِ القولِ:

تلقينُ النَّبيِّ الرَّدَّ عليهم مِنَ الله، وتعليمٌ للدُّعاة كيفيَّةَ الرَّدِّ الجميل

﴿فَقُل﴾ تلقينٌ لرسول الله ﷺ بالرَّدِّ والقول، وهنا مَكْمَنُ الإعجاز؛ لأنَّ مَن يزعمون أنَّ هذا القرآنَ مِن كلامِهِ البشريِّ، كيف يتَّفقُ مِنه الخطابُ والتَّلقِّي في وقتٍ معًا؟!، فدلَّ هذا على أنَّه مُتلَقٍّ لهذا التَّوجيهِ والبيان من جهةٍ عُلْيا؛ وفي هذا بيانٌ أن ينطلقَ الدُّعاة في تعاملهِم مع خصومهِم مِن تعاليمِ الوحي لا مِن أخلاق البشرِ في ردَّة الفعل والانفعال.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/145.

تلوين أسلوبِ الكلام مِنَ التَّكلُّم إلى الخطاب إلى الغيبة:

شمولُ خطابِ اليهودِ المعاصرينَ المذكورينَ في الآيةِ السَّابقةِ والمشركينَ

ورد في الآيةِ السَّابقة: ﴿حَرَّمْنَا﴾ و﴿جَزَيْنَٰهُم﴾ و﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: 146] كلُّها بصيغة التَّكلُّم، وفي هذه الآية: ﴿فَقُل﴾ و﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾، والانتقالُ مِنَ التَّكلُّم بصيغة العَظَمَة إلى الخطابِ؛ ليشملَ الخطابُ اليهودَ المعاصرين المذكورينَ في الآيةِ السَّابقةِ، والمشركين؛ فالحديثُ عنِ اليهود إخبارٌ عن جرائمهم وافتراءاتهم في التَّحريم والتَّحليلِ يناسبُهُ التَّكلُّم، والخطابُ للتَّهديدِ والوعيد لهؤلاء المكذِّبين، سواءٌ مِنَ اليهودِ أم مِنَ المشركين.

فالمعنى على الأوَّلِ - وهو خطابُ اليهود - إن كذَّبَتْكَ اليهودُ في الحُكم المذكور، وأصرُّوا على ما كانوا عليه مِن ادِّعاء قِدَم التَّحريم، ﴿فَقُل﴾ لهم: ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾، لا يؤاخذكم على كلِّ ما تأتونَهُ مِنَ المعاصي، ويمهلُكم على بعضِها، ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ﴾ بالكلِّية ﴿عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، فلا تُنكروا ما وقعَ منهُ تعالى مِن تحريم بعضِ الطَّيبات عليكم عقوبةً وتشديدًا.

وعلى الثَّاني - وهو خطابُ المشركين - فإنْ كذَّبكَ المشركون بما فُصِّل مِن أحكامِ التَّحليل والتَّحريم، ﴿فَقُل﴾ لهم: ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾، لا يُعاجلكم بالعقوبةِ على تكذيبكم، فلا تغترُّوا بذلكَ، فإنَّهُ إمهالٌ لا إهمال[1].

إيثارُ ذكرِ الرَّبِّ دونَ اسمِ الجلالةِ:

إثارةُ فِطرتِهم الإيمانيَّةِ تُجاه خالقِهم ومُربِّيهم لعلَّهم يرجعون

في ذكرِ الرُّبوبيَّةِ هنا إشعارٌ إلى معنًى دقيقٍ مِن معانيها، يتناسبُ مع سياقِ الدَّعوة هنا، وهو معنى التَّربيةِ والعنايةِ والاهتمام؛ فهو خالقُهم ومُربِّيهم، وهذا المعنى ينبغي للدَّاعي استحضارُهُ معَ المدعوِّ، وإظهارُ فضلِ ربوبيَّة اللهِ عليه، وهو أمرٌ محسوسٌ ملموس، وذلك يقود عند التَّأملِ والفهمِ إلى الإقرار بالألوهيَّةِ.

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/195.

وإضافتهُ إلى المخاطبين ﴿رَّبُّكُمْ﴾ دون إضافتهِ إلى ضميرِ المتكلِّم (ربِّي أو ربُّنا) أو الغائب (ربّهم)؛ تهييجٌ لفِطرتهِم الإيمانيَّةِ، لعلَّهم يرجعونَ عن تكذيبِهم، وتوبيخٌ لهم على جُحودهِم ونُكرانهم الرَّبَّ ﷻ، مع عظيمِ فضلهِ وإنعامهِ عليهِم وربوبيَّته لهم، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝﴾ [الانفطار: 6]، أي: إنَّهُ ﴿رَّبُّكُمْ﴾ على ما أنتم عليه مِنَ الكفرِ والتَّكذيبِ والجحودِ والنُّكرانِ، فهل يَليقُ ذلك منكم؟

فائدةُ الإخبارِ عنِ الرَّبِّ بقوله ﴿ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ﴾:

في قوله تعالى: ﴿ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ﴾ مظهرٌ مِن مظاهر الرُّبوبيَّة وهي الرَّحمة، وكان المتوقَّع في هذا السِّياق أن يكون: (فإنْ كذَّبوكَ فقل ربُّكم ذو عقوبةٍ شديدة)، لكنَّه ذَكَر الرَّحمةَ هنا مِن قَبيل التَّرغيبِ قبلَ التَّرهيب، وأنَّ ذلك مِن حِلمهِ عليهم؛ إذْ لم يُعاجلْهُم بالعُقوبة على التَّكذيب. وفيه تعليمٌ للمؤمنين أن يتحَلَّوا بالحِلم والرَّحمةِ، والتَّرغيبِ قبلَ التَّرهيبِ.

التَّرغيبُ قبلَ التَّرهيبِ، والإعلامُ بأنَّ رحمتَهُ سبحانَه سبقَتْ غضبَهُ

إذًا، فالخياراتُ الأسلوبيَّةُ للنَّظم القرآنيِّ المذكور: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ﴾ يتَّسع لها النَّظمُ على أشكالٍ عدَّةٍ، منها: (فإنْ كذَّبوكَ؛ فربُّهم ذو رحمةٍ واسعةٍ)، أو: (فربُّكَ ذو رحمةٍ واسعةٍ)، أو: (فقُلْ ربِّي ذو رحمةٍ واسعةٍ)، أو: (فقُلْ ربُّكم ذو عقوبةٍ شديدةٍ)، لكنَّ مجيءَ النَّظم القرآنيِّ بهذا التَّعبيرِ دونَ غيرهِ؛ لما فيهِ مِن تسليةٍ وتسريةٍ وتوجيهٍ لسيِّد الدُّعاة رسولِ اللهِ محمَّد ﷺ، وربطِ الجزاءِ بالشَّرط بخصوصيَّةِ الخِطاب، وتعميمِ اللَّفظِ ليشملَ كُلَّ مخاطبٍ بهذا الكتابِ العزيزِ، ولما في ألفاظ جُملتَي الشَّرط والجزاءِ مِن نُكَاتٍ بلاغيَّةٍ ودقائقَ لغويَّةٍ، سبقَ الحديثُ عن بعضِها، ويأتي الكلامُ عن بعضِها الآخر إن شاء اللهُ تعالى.

نكتةُ التَّعبيرِ بـ﴿ذُو﴾ دونَ (صاحب):

(ذو) تناسبُ ملازمةَ الرَّحمةِ للذَّات العليَّة، وعدمَ مفارقتِها البتَّة

أتى بـ﴿ذُو﴾ هنا دون (صاحب)؛ لأنَّ (ذو) التي بمعنى (صاحب) تفيدُ ملازمةَ الصِّفةِ دائمًا في كلِّ الأحوال، وتضاف إلى اسمٍ صريحٍ، فيكونان مقصودَين بالذِّكر لبيان الصِّفات والأحوالِ؛ فالمضافُ والمضافُ إليه كالكلمةِ الواحدةِ، ولا يحلُّ ثمَّةَ الضَّميرُ مَحَلَّ الاسم الظَّاهرِ، فيقالُ: هو ذو علمٍ، وذو خُلُقٍ.

وأمَّا (صاحب): فتفيدُ ملازمةَ المضافِ إليه في بعضِ الأحوال، لا في كلِّها، وقد وردَ مُفردًا نكرةً مضافًا إلى الضَّميرِ كثيرًا[1]، ولم يُضَفِ المفردُ إلى الاسمِ الظَّاهر إلَّا في قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: 48][2]. أي: في هذه الحالةِ خاصَّةً، فأُوثِرَ التَّعبيرُ في ختامِ سورةِ القلمِ بـ(صاحب) لمناسبةِ النَّهي عن حالةٍ خاصَّة لنبيِّ اللهِ يونس عليه السلام، وهو استعجالُ النَّصرِ، ولذا جاء قوله: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾ [الأنبياء: 87]؛ لأنَّه في مقامِ التَّذكُّرِ والتَّدبُّرِ والعِبْرة، وقد مضت قِصَّتُهُ وانتهت، وصار يُعْرَفُ بأنَّه (ذو النُّون)؛ لاختصاصه بهذه القِصَّةِ العجيبةِ.

ولذا ناسب ﴿ذُو﴾ في حقِّ اللهِ جل جلاله، ولم يناسبه (صاحب)، فقال: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾، كقوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: 15]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: 27]؛ لأنَّها صفةٌ أزليَّةٌ قديمةٌ.

نُكْتَةُ وَصْفِ رحمةِ اللهِ تعالى بالاتِّساعِ:

على قَدْرِ سعةِ رحمتِهِ سبحانه يكونُ جُزْمُ مَن لم تَسعْهُ رحمتُهُ

ذُكِرَ في الجوابِ سَعَةُ رَحْمَتِه تعالى، مع أنَّ المَحَلَّ مَحَلُّ عقوبةٍ؛ وذلك لمناسبةٍ حسنةٍ؛ أن يكونَ ذلك نفيًا للاغترارِ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ في

(1) ورد (صاحب) مفردًا نكرةً ومعرفةً ثماني عشرة مرَّة.

(2) هذا بخصوص (صاحب) المفرد، وأمَّا (أصحاب) بالجمع فقد ورد في القرآن ثمانيًا وسبعين مرة، وأضيف إلى الاسم الظاهر كثيرًا.

الاجتراءِ على مَعْصِيَتِه؛ وذلك أبلَغُ في التَّهديدِ، فمعناهُ: لا تغْتَرُّوا بسَعَةِ رَحْمَتِه، فإنَّه مع ذلك لا يُرَدُّ عذابُه عنكم[1].

ورحمةُ اللّه من صفاتهِ ﷻ الموصوفِ بها في الصِّفات والأفعالِ، بل إنَّ إنزالَ العقوبة والعذابِ على المخالفين ضَرْبٌ مِن ضُروب الرَّحمةِ ليَرتدعَ المعتبرُ، فيستقيمَ على الجادَّة في الأحوال.

ووصفَ رحمتَهُ بالاتِّساع بموجبِ ربوبيَّتِهِ لجميعِ الخلق، وفي هذا تشويقٌ للمدعوِّ أن يُسارعَ إلى تلَمُّس هذه الرَّحمات، فإذا كانت رحمتُهُ قد اتَّسعت للمُكذِّبين، فلم يُعاجِلْهم بالعُقوبة، فهي أقربُ ما تكون مِنَ المصدِّقين الطَّالبين رضاهُ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف: 56]، وأسلوبُ التَّشويقِ والتَّرغيب مِن أهمِّ أساليب الدَّعوةِ إلى اللّه.

سِرُّ التَّعبيرِ بالجملتين الاسميَّةِ والفعليَّة في الآيةِ:

ثبوتُ رحمةِ اللهِ، وتجدُّدُ بأسِهِ واستمرارُهُ للمجرمين

أَتَتْ جُملةُ: ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ اسميَّةً تنبيهًا على المُبالغةِ في سَعَةِ الرَّحمةِ؛ لأنَّ الجملةَ الاسميَّة أدَلُّ على الثُّبوتِ والتَّوكيدِ مِنَ الفِعْليةِ[2]، وجملة: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ فعليَّةٌ، ولم يقل: (وبأسهُ غيرُ مردودٍ)، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴿٧٦﴾﴾ [هود: 76]؛ للدّلالَةِ على استمرارِ النَّفي وتجدُّدِه؛ فهو سُنَّةٌ إلهيَّةٌ واقعةٌ لا محالةَ، وإن طالَ الزَّمانُ أو قَصُر، فبأسُ اللّهِ وانتقامُهُ بكلِّ مجرمٍ واقعٌ حتمًا.

سرُّ عطفِ جملةِ: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ﴾ على ما قبلَها:

عدمُ اغترارِ أحدٍ بسعةِ رحمةِ اللهِ

لو توقَّف البيانُ عند ذِكْرِ الرَّحمةِ واتِّساعها؛ لتمادتِ الأنفسُ المريضةُ في الإعراض والتَّكذيب، فكان لا بدَّ مِنَ التَّثنيةِ بالتَّرهيب، ولذا عطفَ بقوله: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

(1) الأنصاري، فتح الرحمن، ص: 179.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/681، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 8/496.

مناسبةُ التَّعبير عنِ اتِّساع رحمة الله بالجملة الاسميَّة، وعنِ التَّرهيب بالجملة الفعليَّة:

ثـبـوتُ رحـمـةِ الـلـهِ، وتـجـدُّدُ وعيدِهِ

اللَّافتُ في دِقَّةِ النَّظم والبيانِ في الآيةِ الكريمةِ، أنَّه عبَّر عنِ اتِّساعِ رحمتِه بالجملةِ الاسميَّةِ في الكلام، ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾، وثنَّى بالتَّرهيب بجملةِ الأفعالِ، فقالَ: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾؛ ذلك أنَّ رحمتَهُ سبقَتْ غضبَهُ، وهي الوصفُ الثَّابتُ في الأفعالِ؛ لما استقرَّ عند علماءِ البيانِ مِن دلالةِ الجملةِ الاسميَّةِ على الثُّبوت والاستمرار، لذا قدَّمها في الذِّكر، وأكَّدها بالصِّيغة في البيانِ، وهذا يتناسبُ مع أصلِ الفطرةِ البشريَّةِ في الدَّعوة برحمةِ الخطاب والإشفاق؛ ومَنِ انحرفتْ فطرتُهُ ولم يُجْدِ معهُ ذاكَ الخطابُ، كان لا بدَّ معه مِن انتقالِ الخطاب إلى التَّرهيبِ بالعذابِ.

إيثارُ التَّعبيرِ بالفعلِ ﴿يُرَدُّ﴾:

نفيُ ردِّ البأسِ نفيٌ لتخفيفِهِ مـعَ إظـهـارِ الكراهةِ لهؤلاءِ

عبَّر بالرَّدِّ بدلًا مِن (يُدْفَع) مثلًا؛ لأنَّ الدَّفع قد يكون إلى جهة القُدَّام والخَلْف جميعًا، والرَّدُّ لا يكون إلَّا إلى جهةِ الخَلْف، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود: 76]، كما أنَّ الرَّدَّ فيه نوعٌ مِنَ الكراهة؛ ولمَّا كان الأمر كذلك ناسبه التَّعبير بالرَّدِّ دونَ الدَّفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

سِرُّ بناءِ الفعلِ ﴿يُرَدُّ﴾ للمفعولِ:

لـيـس لمـخـلـوق طـاقـةٌ في دَفْـعِ بأسِ الله تعالى

استعمَلَ التَّعبيرُ القرآنيُّ المعجزُ صيغةَ البناءِ للمجهولِ، فقالَ: ﴿وَلَا يُرَدُّ﴾؛ لأنَّ التَّركيز مُنصَبٌّ على نفي حدوثِ الفعلِ مِن أساسه؛ فما يجدي فاعلٌ في هذا المقام!

وللإشارةِ إلى تنوُّعِ جهاتِ البأس؛ فلا تُعلَم له جهةٌ يُردُّ منها، ولا يُدرَى له دافعٌ حتَّى يُدْفعَ، فكأنَّ البأسَ يأتيهم مِن كلِّ مكانٍ.

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بلفظِ (البأس) دونَ العذابِ:

لفظ (البأس) أشدُّ وقعًا مِن ذِكر العذاب؛ لدلالتِهِ على الشِّدَّةِ

والحِدَّةِ والقُوَّةِ بذاتِهِ دونَ صفةٍ، وزادتْهُ الإضافةُ قُوَّةً وبأسًا، مِن قُوَّة الرَّبِّ الَّذي يُربِّي بالرَّحمة، ويأخذُ بالبأس والعذاب!

البأسُ فيه شدَّةٌ وحِدَّةٌ وقُوَّةٌ، والعذابُ قد يُوصَفُ بالشِّدَّةِ وغيرها

بلاغةُ التَّصريحِ بقولِهِ: ﴿ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُهُۥ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ صرَّح بذكرِ الاسمِ الصَّريحِ، يَحتمِلُ أن يكُون مِن وَضْعِ الظَّاهِرِ موضعَ المُضْمَر تنبيهًا على التَّسْجِيل عليهم بذلك، والأصل: ولا يُرَد بَأسُه عنكم[1]، ولـمَّا كان البأسُ مقطوعًا بوقوعه ونزوله، صرَّحَ بذِكرِهم ووصفِهم بسبب عذابهم، ألَا وهو الإجرامُ، في حين أَضْمَرَ ذِكرَهُم لـمَّا احتُمِلَ التَّكذيبُ منهم ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾.

التَّصريحُ بالإجرامِ لبيانِ سببِ عذابِهم، والإضمارُ لاحتمالِ تكذيبِهم

نكتةُ التَّعبيرِ بالجمعِ في: ﴿كَذَّبُوكَ﴾ و﴿ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾:

لـمَّا كان التَّكذيبُ الجماعيُّ أشدَّ إيلامًا وإيذاءً مِن تكذيب الأفراد، فليس تكذيبُ الإنسان مِن فردٍ أو مِن أفرادٍ مُتفرِّقين، كتكذيبِ جماعةٍ اجتمعوا على ذلك بوسائلهم وخُطَطِهم ومَكْرِهم، ولذلك أُوْثِرَ التَّعبير بإيقاع البأسِ على القوم المجرمين، فلا يُفْلِتُ منهم أحدٌ؛ ومِن جنس العملِ تكونُ العقوبةُ. ولا يستوي نزولُ بأسِ اللهِ تعالى على الأفرادِ بنزولِهِ على الجماعةِ؛ فنزولُهُ بالجماعةِ أشدُّ بأسًا وأشدُّ تنكيلًا، وأشفى لصدورِ المؤمنينَ.

التَّكذيبُ الجماعيُّ أشدُّ إيذاءً، وإنزالُ العقوبةِ الجماعيَّةِ أعظمُ تنكيلًا

عِلَّةُ وصفِهم بالمجرمينَ دون المكذِّبين:

ووصَفَهُم بالمجرمين، ولم يقل: المكذِّبين؛ موافقةً للسِّياق، ذلك أنَّ التَّكذيب ما هو إلَّا صورةٌ مِن صورِ الإجرامِ الَّذي يتضمَّنُ الكيدَ والمكرَ وكلَّ قبائحِ الأفعالِ.

التَّكذيبُ صورةٌ مِن صُورِ الإجرامِ

سِرُّ وصفِهِم بالاسمِ ﴿ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ دونَ الفعلِ:

قوله تعالى: ﴿ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ وَصَفَهم بالاسمِ دونَ الفعلِ في

تأصُّلُ هذا الوصفِ فيهِم

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 8/496.

هذا المقامِ؛ لتأصُّلِ هذا الوصفِ واستمرارِهم فيه، حتَّى صار وصفًا ثابتًا لهم في كلِّ حالٍ.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(البأس) و(العذاب):

البـأس أشـدُّ وقـوعًـا مِـنَ الـعـذاب، وإضـافـتـه إلى الله زادتـه قُـوَّة وبأسًا

العذابُ: هو العقوبةُ، وقد تكونُ بالقتل أو الجوع أو المصائب، أمَّا البأسُ: فهو الشِّدَّةُ والمكروهُ، ويكون في النِّكاية، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا ٨٤﴾ [النساء: 84][1]، فلفظُ (البأس) أشدُّ وقعًا مِن ذِكرِ العذابِ في الآيةِ الكريمةِ، وزادتْهُ الإضافةُ إلى الرَّبِّ تعالى قُوَّةً وبأسًا؛ فهو الَّذي يُربِّي بالرَّحمة ويأخذُ بالبأسِ والعذاب.

(الكَذِبُ) و(الإفْكُ):

الكَـذِبُ نقيضُ الصِّدق، إلَّا أنَّ الإفك أشدّ منه

الإفْكُ: اسمٌ يدلُّ على كَذِبٍ لا شُبهةَ فيه؛ فهو بهتانٌ يَفجأُ النَّاسَ، وهو مُشتقٌّ مِنَ الأَفْك (بفتح الهمزة)، وهو قَلْبُ الشَّيء، أمَّا الكَذِبُ: فهو نقيضُ الصِّدقِ، ولكنَّه أقلُّ مِنَ الإفكِ؛ لأنَّ الإفكَ كَذِبٌ وإثمٌ عظيمٌ، وصَرْفٌ للحَقِّ بتحويلِه إلى باطلٍ، أو بتحويلِ الباطلِ إلى حَقٍّ[2].

(الرَّحْمَةُ) و(الرَّأفَةُ):

الـرَّحـمـة اسـمٌ عـامٌّ، والـرَّأفـة مبالغةٌ في رحمة خاصَّة

الرَّأفة: مُبالغةٌ في رحمةٍ خاصَّةٍ، وهي دَفْعُ المكروهِ وإزالةُ الضُّرِّ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: 2]، وأمَّا الرَّحمةُ: فاسمٌ جامعٌ يدخلُ فيه ذلك المعنى، ويدخلُ فيه الإفضالُ والإنعامُ، وقيل: بينهما عُمومٌ وخُصوصٌ، فلا ترى فيه أكملَ مِنَ الرَّحْمَةِ بالكيفيَّةِ؛ والرَّحمةُ اتِّصالُ النِّعمةِ برِقَّةٍ يكون معها إيلامٌ؛ كقَطعِ العُضوِ المتآكلِ، وشُربِ الدَّواءِ[3].

---

(1) الرّاغب، المفردات: (بؤس).

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/169، وداود، معجم الفروق الدلالية، ص: 66.

(3) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 3/29، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/25.

(البَسْطَة) و(السَّعَة):

البسطُ ضِدُّ القبض، وهو أعمُّ منَ السَّعة

بَسْطُ الشَّيء: نَشْرُه وتوسيعُهُ، فتارةً يُتصوَّر منه الأمرانَ، وتارةً يُتصوَّر منه أحدُهما، وهذا يَدُلُّ على أنَّ البَسْطَ أعمُّ مِنَ السَّعةِ، والبَسْطُ ضِدُّ القَبْضِ، والسَّعَةُ ضدُّها الضِّيق[1].

(الرَّدُّ) و(الرَّجْعُ) و(الدَّفْعُ):

الرَّدُّ إلى الخَلْف معَ الكراهة، والرَّجْعُ بلا كراهة، والدَّفع إلى قُدَّام وإلى خلف

فرَّقَ العَسْكريُّ بينَ الرَّجْعِ والرَّدِّ، بأنَّه: يجوزُ أن تُرجِعَهُ مِن غير كراهةٍ لهُ، ولا يجوزُ أن تَردَّهُ إلَّا إذا كرهتَ حالَهُ، كما فرَّق بينَ الرَّدِّ والدَّفع: بأنَّ الرَّدَّ لا يكون إلَّا إلى خَلْفٍ، والدَّفعَ يكون إلى قُدَّامٍ وإلى خَلْفٍ جميعًا[2].

(البأس) و(البأساء):

البأسُ شِدَّة القتالِ والعذابِ والنَّكال، والبأساءُ شِدَّةُ الفقر

ذهبَ الرَّاغبُ الأصفهانيُّ إلى أنَّهما بمعنى واحدٍ، قال: "البُؤس والبَأْس والبأساء: الشِّدَّة والمكروه، إلَّا أنَّ البُؤسَ في الفَقرِ والحرب أكثر، والبَأْسَ والبأساءَ في النِّكاية"[3]. ولكنْ ورودُ اللَّفظين (البأساء والبَأْس) معطوفَين في القرآن الكريم يقتضي تَغايرَهُما، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ [البقرة: 177].

فالبأساءُ: الفَقرُ، والضَّرَّاءُ: المرَضُ، والبَأْسُ: القتالُ، وهذا من باب التَّرقِّي في الصَّبر مِنَ الشَّديد إلى الأشدِّ، ونلحظُ أنَّ لفظَي (البَأْس والبأساء) مُتقاربان في الدَّلالةِ حيثُ يشتركان في معنى الشِّدَّةِ والمكروهِ، ويتميَّز لفظُ (البأساء) بنوعٍ مِنَ الشِّدَّةِ هي شِدَّةُ الفَقْرِ، بينما يتميَّز (البَأْس) بنوعٍ مِنَ الشِّدَّةِ هي شدَّةُ القِتال والعذابِ والنَّكال[4].

---

(1) الرّاغب، المفردات: (بسط)، وموسوعة الفروق القرآنية: 1/482 - 483.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 249، و253.

(3) الرّاغب، المفردات: (بؤس).

(4) الآلوسي، روح المعاني: 1/445، وداود، معجم الفروق الدلالية، ص: 427.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»